مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 15 العدد: 01 السنة 2026 ص 213 - 234

تاريخ الإرسال:20-08-2025 تاريخ القبول:15-10-2025

تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر: دراسة تحليلية على ضوء التعديل الدستوري 2016

Promoting Women's Political Participation in Algeria: An Analytical Approach in the Context of Constitutional Amendment the 2016

العلوي لالة الزهراء*
جامعة الجزائر 01، (الجزائر)، lz.elalaoui@univ-alger.dz
(https://orcid.org/0009-0006-7017-0701)

الملخص:

تناول هذا البحث التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 وتأثيره على المشاركة السياسية للمرأة، حيث شكّل نقطة تحول في تكريس مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين. من خلال المادة 31 مكرر من التعديل الدستوري 2008 والمادة 36 من التعديل الدستوري 2016، فقد أقرّ الدستور التزام الدولة بترقية التمثيل السياسي للمرأة وضمان المساواة في سوق الشغل. كما أبرز البحث السياقين الداخلي والدولي اللذين دفعا نحو هذا التعديل، خاصة تحت ضغط الحراك الشعبي والالتزامات الدولية .(CEDAW) وعلى الرغم من المكاسب القانونية، لا تزال تحديات اجتماعية وثقافية ومؤسساتية تعيق التفعيل الكامل لهذه النصوص. كما سلّط البحث الضوء على دور الأحزاب والسياسات العامة وأهمية تغيير العقليات السائدة. ورغم التحسن الملحوظ في نسب التمثيل النسائي، فإن التقدم لا يزال تدريجيًا ويستلزم رؤى استراتيجية مستقبلية تضمن مشاركة فعالة ومستدامة للمرأة في الحياة السياسية.

الكلمات المفتاحية: المرأة الجزائرية – التعديل الدستوري 2016 – المشاركة السياسية – الكوتا النسائية –المساواة بين الجنسين.

*المؤلف المرسل

Abstract:

This study addresses the 2016 Algerian constitutional amendment and its impact on women's political participation. It represented a turning point in consolidating the principle of equality and non-discrimination between genders. Through Articles 31 bis (**2008**) and 36 (**2016**), the constitution affirmed the state's commitment to promoting women's political representation and ensuring equality in the labor market. The research also highlights both internal and international contexts that led to this amendment, particularly under the pressure of the popular movement and international obligations (CEDAW). Despite legal advancements, social, cultural, and institutional challenges continue to hinder the full implementation of these provisions. The study also shed light on the role of political parties, public policies, and the importance of changing prevailing mindsets. Although there has been notable progress in women's representation, advancement remains gradual and requires strategic future visions to ensure effective and sustainable participation of women in political life.

Keywords: Algerian women- 2016 constitutional amendment - Political participation -Gender quota- Gender equality.

مقدمة:

تعد المشاركة السياسية ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي يسعى إلى تحقيق التمثيل العادل لكافة شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء، وتكتسي هذه المشاركة أهمية خاصة في الدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية نحو تعزيز مبادئ المواطنة والمساواة. وفي هذا السياق، برزت قضية المشاركة السياسية للمرأة كواحدة من القضايا الحيوية في الخطاب السياسي والحقوقي في الجزائر، خاصة في ظل التحولات الدستورية والمؤسساتية التي شهدتها البلاد خلال العقد الأخير.

لقد ظلت مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، لفترة طويلة، محدودة من حيث الكم والنوع، وذلك نتيجة لجملة من العوائق المتداخلة، منها ما هو اجتماعي وثقافي ومنها ما يرتبط بالإطار القانوني والمؤسساتي. إلا أن التعديل الدستوري لسنة 2016 جاء ليعكس إرادة سياسية نحو تصحيح هذا الوضع، من خلال التنصيص على عدد من المواد

التي تهدف إلى ترقية التمثيل النسوي في المؤسسات المنتخبة وضمان مبدأ المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، ومنه ينطلق هذا البحث من الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهم التعديل الدستوري لسنة 2016 في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر؟**

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسلط الضوء على إحدى القضايا المحورية في مسار التحول الديمقراطي وتعزيز العدالة الجذرية في الجزائر. إذ يمثل تحليل المشاركة السياسية للمرأة مدخلاً لفهم مدى التقدم المحرز في تحقيق المساواة، وكشف الفجوة بين النصوص الدستورية والواقع العملي. كما أن الدراسة تكتسي بعداً عملياً من خلال مساهمتها في تقديم توصيات من شأنها دعم صناع القرار، والفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني، في جهودهم الرامية إلى ترقية تمثيل المرأة وضمان مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية.

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استقراء النصوص القانونية والدستورية ذات العلاقة، وتحليل المعطيات الرسمية المتوفرة حول التمثيل السياسي للمرأة قبل وبعد التعديل الدستوري لسنة 2016.

المبحث الأول: الإطار النظري للمشاركة السياسية للمرأة

تتطلب دراسة المشاركة السياسية للمرأة بدايةً، تحديد الإطار المفاهيمي والنظري الذي يؤسس لهذا الموضوع، بالنظر إلى تشعب مفاهيمه وتعدد المقاربات المرتبطة به وسيعرض هذا المبحث نظرة شاملة حول الخلفيات النظرية والتشريعية لمشاركة المرأة في السياسة، والمعوقات التي لا تزال تعيق تقدمها، رغم الجهود المبذولة في العقود الأخيرة.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية وتعريفها

تمثل المشاركة السياسية مفهوماً مركزياً في العلوم السياسية، ومنه يتعين استعراض المفهوم العام للمشاركة السياسية، مع التركيز على مدلولها الخاص لدى المرأة، في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع الجزائري.

الفرع الأول: تعريف المشاركة السياسية

تُعرف المشاركة السياسية بأنها العملية التي يمارس من خلالها الفرد دورًا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتتاح له الفرصة للمساهمة في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع واختيار أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف وإنجازها[1] .

تشمل هذه المشاركة مختلف أنواع الأنشطة، سواء كانت مباشرة أولية (مثل الترشح للمناصب السياسية، الانضمام للأحزاب، أو المشاركة في المظاهرات) أو كانت غير مباشرة ثانوية مثل (الاطلاع على القضايا العامة، وعضوية الهيئات التطوعية، والمشاركة في أنشطة الجماعات الأولية)[2].

ووفقًا للموسوعة العالمية لعلم الاجتماع، فالمشاركة السياسية هي: "مجموعة الأنشطة الإرادية التي يشارك من خلالها أفراد المجتمع في اختيار حكّامهم وصياغة السياسة العامة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر"، أي أنها تمثل إنخراط الفرد في مختلف مستويات النشاط والنظام السياسي[3].

كما يُنظر إلى المشاركة السياسية على أنها عملية ديناميكية وواعية، يسعى من خلالها الفرد، بشكل طوعي، للتأثير على مجريات الشأن السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة التي تنسجم مع قناعاته وانتمائه الطبقي. وتتحقق المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة مثل: الإنخراط في الأحزاب السياسية، الترشح للمجالس التشريعية الاهتمام بالشؤون العامة، والمشاركة في الانتخابات تصويتًا وترشيحًا[4].

ويُعرّف كل من "صموئيل هنتنغتون" و"جورج دومينجو" المشاركة السياسية بأنها: "نوع من النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي"[5].

أما "نورمان ناي" و"سيدني فير"، "فيرون" أن المشاركة السياسية هي: "الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون بهدف التأثير على اختيار الحكّام والسياسات التي يقرّونها"[6]. وتتضمن أمثلة المشاركة السياسية المباشرة: شغل المناصب السياسية الانضمام إلى الأحزاب، والمشاركة في الانتخابات والمظاهرات العامة.

المشاركة السياسية تعني الإسهام في صنع القرار السياسي والإداري، والتحكم في الموارد على مختلف المستويات. وهي سلوك يمارسه الفرد، بشكل مباشر أو غير مباشر بهدف التأثير في الحياة السياسية لمجتمعه، والمساهمة في اتخاذ القرارات. وتُعد المشاركة السياسية من الركائز الأساسية للديمقراطية، إذ تُسهم في إعادة تشكيل بنية المجتمع ونظام الحكم، وهي تعبير حقيقي عن سيادة الشعب[7]. وترتبط المشاركة السياسية بمدى اهتمام الأفراد بالشأن العام، ومشاركتهم الفعالة في تحقيقه، مما يجعلها تجسيد عملي لمفهوم المواطنة. ويجب أن تُبنى هذه المشاركة على أساس المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين، رجالاً ونساءً، ومن مختلف الفئات، مع ضمان القدرة على ممارسة هذه الحقوق بحرية وعدالة[8].

الفرع الثاني: أشكال المشاركة السياسية

ترتبط المشاركة السياسية ارتباطًا وثيقًا بحرية الفرد، وبترسيخ قيم المساواة، كما تقوم على إقرار الحُكّام بحقوق المحكومين، ومنحهم حقوقًا دستورية وقانونية تتيح لهم المساهمة في عملية اتخاذ القرار. ويُعد من واجب السلطة الحاكمة توفير الفرص للمواطنين لممارسة هذا الحق دون ضغوط أو ترهيب[9].

وتتخذ المشاركة السياسية أشكالاً متعددة، ويُعد الانتخاب أبرزها وأقدمها وأكثرها شيوعًا. وتُمارس هذه الصورة من المشاركة في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء إلا أن دلالاتها وتأثيرها يختلفان، ففي الأنظمة الديمقراطية تُعد الانتخابات وسيلة حقيقية لاختيار المرشحين بحرية، أما في الأنظمة غير الديمقراطية، فهي غالبًا ما تُستخدم كأداة للدعاية ومنح الشرعية، أكثر من كونها وسيلة للتأثير الفعلي في شؤون الحكم والسياسة[10].

وقد صنّف الباحث "كارل دويتش" التصويت الانتخابي ضمن المستوى الثاني من مستويات المشاركة السياسية، والذي يشمل الأفراد المهتمين بالشأن السياسي والذين يتابعون مجريات الأحداث في الساحة السياسية بشكل عام[11].

وتُعد الانتخابات جوهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، إذ لا يمكن للشعب أن يمارس سلطته إلا من خلال اختيار ممثليه. وتختلف أنظمة الانتخابات وأشكالها من

بلد إلى آخر، لكنها تشترك جميعها في كون الصوت الانتخابي يمثل نصيب الفرد من المشاركة السياسية، بينما يُعبّر مجموع الأصوات عن إرادة الأمة[12].

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر

رغم الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية، لا تزال هذه المشاركة تواجه العديد من التحديات التي تُحد من فاعليتها وتمثيلها العادل.

الفرع الأول: العوائق القانونية والتشريعية

تُعتبر العوائق القانونية والتشريعية من أبرز التحديات التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر، رغم بعض المحاولات الإصلاحية التي تبنتها الدولة لتعزيز تمثيل النساء. فالكثير من القوانين لا تعكس بشكل كامل روح المساواة بين الجنسين، أو أنها تفتقر إلى آليات تنفيذ فعالة تضمن تحقيق هذه المساواة على أرض الواقع[13].

من أبرز هذه العوائق، القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية التي تضع المرأة في موقع أدنى مقارنة بالرجل، مثل قانون الأسرة الذي يُقيّد حقوقها في الزواج والطلاق والميراث، مما يؤثر على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي قدرتها على المشاركة السياسية بشكل فعال. كما أن غياب قوانين واضحة وصارمة ضد العنف السياسي والتحرش في ميدان السياسة، يشكل عائقًا إضافيًا يحد من إنخراط المرأة في العمل السياسي، خوفًا من التعرض للتمييز أو المضايقات.

الفرع الثاني: العوائق الثقافية والاجتماعية

تشكل العوائق الثقافية والاجتماعية أحد أبرز التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر. فالتقاليد المجتمعية والعادات المتجذرة تلعب دورًا مركزيًا في تحديد صورة المرأة ودورها داخل المجتمع، حيث تُعتبر السياسة مجالًا يُنظر إليه غالبًا على أنه حكر على الرجال، مما يُضعف فرص النساء في الإنخراط والمنافسة السياسية[14] تُعزز بعض القيم والمفاهيم الاجتماعية السائدة فكرة أن دور المرأة الأساسي يقتصر على مهام البيت والأسرة، وهو ما يحد من تطلعاتها السياسية ويقلل من الدعم المجتمعي لمشاركتها في المجال العام. كما تؤثر الضغوط الأسرية والمجتمعية على قرارات النساء

بشأن الانخراط في السياسة، حيث قد تواجه المرأة رفضًا أو ترددًا من أفراد الأسرة أو المجتمع نتيجة المخاوف من انتقاد المجتمع أو فقدان المكانة الاجتماعية[15].

ولذلك، فإن تجاوز هذه العوائق يتطلب جهودًا توعوية وتثقيفية مستمرة لتغيير الصور النمطية، إلى جانب دعم الأسرة والمجتمع في تشجيع النساء على المشاركة السياسية وتمكينهن من المساهمة الفعالة[16].

الفرع الثالث: العوائق الاقتصادية والتعليمية

تُشكل العوائق الاقتصادية والتعليمية من العوامل الأساسية التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر. فالوضع الاقتصادي يلعب دورًا حاسمًا في تمكين المرأة من الدخول إلى الميدان السياسي، حيث تتطلب المشاركة السياسية موارد مالية كبيرة، سواء لدعم الحملات الانتخابية أو للمساهمة في الأنشطة الحزبية والسياسية. وتعاني الكثير من النساء من محدودية الدخل وعدم توفر الموارد المالية اللازمة، خاصة في المناطق الريفية أو الفقيرة، مما يحد من قدرتها على المنافسة السياسية والتواجد في الفضاء العام[17]،من جانب آخر، يُعد المستوى التعليمي من العوامل المؤثرة بشكل مباشر على الوعي السياسي والقدرة على ممارسة الحقوق السياسية بفعالية. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ نجد ضعف التعليم يحد من فرص النساء في التأهيل السياسي والتدريب على المهارات الضرورية للعمل السياسي مثل الخطابة، والقيادة، وصنع القرار[18].

لذلك فإن تعزيز مشاركة المرأة في السياسة يتطلب سياسات داعمة تركز على تحسين الوضع الاقتصادي للنساء، وتوفير فرص تعليمية وتدريبية متخصصة ترفع من كفاءاتهن السياسية، مع تركيز خاص على المناطق الريفية والمحرومة[19].

المطلب الثالث: الأطر القانونية المنظمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية

من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، تبنت الدولة الجزائرية مجموعة من الأطر القانونية التي تُشكّل الإطار المرجعي المنظم لهذا الحق.

الفرع الأول: القوانين الوطنية ذات العلاقة (قانون الانتخابات، قانون الأحزاب).

تلعب القوانين الوطنية دورًا محوريًا في تنظيم وضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر. ويتصدر هذا الدور قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية

حيث يحددان الإطار القانوني الذي يضمن تمكين المرأة من ممارسة حقها السياسي والمساهمة في صنع القرار على المستويات المختلفة.

1-قانون الانتخابات ودوره في تعزيز المشاركة النسائية: يعتبر قانون الانتخابات من أهم التشريعات التي تنظم شروط الترشح والانتخاب، وقد شهد هذا القانون تطورات مهمة لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة، أبرزها:

- **إدخال نظام الكوتا النسائية:** أُقر هذا النظام بموجب القانون العضوي 03/12؛
- **ضمان المساواة في الحقوق الانتخابية:** وفق قوانين الانتخابات السارية المفعول؛
- **إجراءات انتخابية داعمة:** تتضمن بعض التعديلات القانونية تدابير خاصة لضمان مشاركة النساء، مثل ترتيب قوائم الترشيح بحيث تضمن تمثيل النساء ضمن المقاعد المخصصة، مما يعزز من فرصهن للفوز والتمثيل الفعلي[20].

2-قانون الأحزاب ودوره في دمج النساء في الحياة السياسية: يشكل قانون الأحزاب إطارًا مهمًا يُحدد كيفية عمل الأحزاب السياسية وتنظيم مشاركتها السياسية، ويتضمن نصوصًا تهدف إلى دعم تمكين النساء داخل الأحزاب، من خلال:

- **التزام الأحزاب بالمساواة:** يشترط القانون على الأحزاب السياسية احترام مبدأ المساواة في فرص المشاركة بين الرجال والنساء، سواء في عضوية الحزب أو في الترشح للمناصب داخل الحزب أو في الانتخابات.
- **تشجيع التمثيل النسائي داخل الأحزاب:** يحث القانون الأحزاب على تبني سياسات داخلية تعزز من مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، من خلال تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية، وتوفير الدعم اللوجستي والسياسي للنساء.
- **توفير بيئة سياسية داعمة:** يوفر القانون إطارًا لتنظيم عمل الأحزاب بما يتيح للمرأة فرصًا أكبر للإنخراط في العمل السياسي دون عوائق رسمية أو إدارية[21].

تعد القوانين الوطنية المتعلقة بالانتخابات والاحزاب حجر الأساس لتعزيز مشاركة المرأة السياسية في الجزائر، إلا أن نجاحها يعتمد بشكل كبير على مدى الإلتزام الفعلي بتطبيقها وتذليل العقبات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق مشاركة سياسية حقيقية وفعال للمرأة.

الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر

تلعب الاتفاقيات الدولية دورًا حيويًا في دعم وتعزيز حقوق المرأة، خاصة في مجال المشاركة السياسية. وقد حرصت الجزائر، كدولة عضو في المجتمع الدولي، على المصادقة على عدد من هذه الاتفاقيات، ما يفرض عليها التزامًا قانونيًا وأخلاقيًا بتوفير بيئة تحترم حقوق المرأة السياسية وتعمل على تعزيز مشاركتها في صنع القرار: كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووثيقة عمل بكين 1995.

-**الاتفاقيات الإقليمية:** الجزائر عضو في الاتحاد الأفريقي، وبالتالي ملزمة بالاتفاقيات الإقليمية مثل مبادئ وخطة عمل مسيرة أبوجا، التي تشجع الدول على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتحقيق تمثيل متوازن في البرلمانات والحكومات. كما تلعب اتفاقيات منظمة العمل الدولية وغيرها دورًا في تحسين وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي، ما يدعم مشاركتها السياسية بشكل غير مباشر[22].

الفرع الثالث: آليات التمييز الإيجابي (الكوتا النسائية)

تُعتبر هذه الآليات، وبخاصة نظام الكوتا النسائية، من الأدوات الفعالة التي اعتمدتها الجزائر لتعزيز تمثيل المرأة في الهيئات السياسية المختلفة، بهدف تجاوز العقبات التي تعترض مشاركتها وتحقيق نوع من التوازن بين الجنسين في مواقع صنع القرار.

1-مفهوم التمييز الإيجابي والكوتا النسائية: التمييز الإيجابي هو إجراء مؤقت يتم تطبيقه لمنح فئة معينة، مثل النساء، فرصًا أكبر في المشاركة السياسية، أو الاجتماعية بهدف تحقيق مساواة فعلية في الحقوق والفرص. الكوتا النسائية هي نظام قانوني أو تنظيمي يلزم الأحزاب السياسية أو القوائم الانتخابية بتخصيص نسبة محددة من المقاعد للنساء في البرلمانات أو المجالس المحلية.

2-تطبيق الكوتا النسائية في الجزائر: اعتمدت الجزائر نظام الكوتا النسائية ضمن قانون الانتخابات لتعزيز تمثيل النساء في البرلمان والمجالس المحلية. ينص القانون على تخصيص نسبة معينة من المقاعد (عادة ما تكون 30%) للنساء، وهو ما رفع من نسبة تمثيلهن بشكل ملحوظ مقارنة بالفترات السابق هذا الإجراء[23].

تُعد آليات التمييز الإيجابي، وخاصة نظام الكوتا النسائية، من أهم الأدوات التي استخدمتها الجزائر لتعزيز مشاركة المرأة السياسية وتحقيق تمثيل متوازن داخل المؤسسات السياسية. ورغم النتائج الإيجابية التي تحققت، تظل هناك حاجة ماسة لتطوير هذه الآليات وتكاملها مع برامج تمكينيه لضمان مشاركة فعالة وحقيقية للمرأة في السياسة[24].

الفرع الرابع: دور الهيئات الدستورية في حماية حقوق المرأة

تلعب الهيئات الدستورية في الجزائر دورًا حاسمًا في حماية حقوق المرأة، وضمان تنفيذ القوانين والسياسات التي تكفل مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية. من خلال صلاحياتها الرقابية والتشريعية والتنفيذية، تسهم هذه الهيئات في خلق بيئة مؤسساتية تحمي المرأة من التمييز وتعزز من فرص تمثيلها[25]، نجد المجلس الدستوري، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية لمكافحة التمييز وتعزيز حقوق المرأة، دور القضاء.

المبحث الثاني: التعديل الدستوري لسنة 2016 وأثره على المشاركة السياسية للمرأة

يسعى هذا المبحث إلى تحليل نصوص الدستور المعدل ذات الصلة بالمرأة، وعلى رأسها المادة 36 والمادة 31 مكرر، إضافة إلى تقييم أثر هذه النصوص على مستوى حضور المرأة في الساحة السياسية بعد 2016، ومدى فعالية التدابير المتخذة في تحسين واقعها السياسي. كما يناقش هذا المبحث التحديات المتبقية، وسبل تطوير المشاركة السياسية النسوية في الجزائر في المستقبل.

المطلب الأول: قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2016

شكّل التعديل الدستوري لسنة 2016 محطة هامة في مسار الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر، حيث جاء ليعزز عدداً من المبادئ الأساسية المتعلقة بالحريات والحقوق، وفي مقدمتها مبدأ المساواة بين الجنسين. حيث على مواد قانونية جديدة تعكس توجه الدولة نحو ترقية دور المرأة في الحياة العامة، وخاصة في المجال السياسي. ومن هنا، يصبح من الضروري تحليل مضمون هذه المواد، لاسيما المادة 31 مكرر والمادة 36، باعتبارهما تمثلان الإطار الدستوري الداعم للمشاركة السياسية النسوية.

الفرع الأول: أهم مواد التعديل ذات الصلة بالمرأة

جاء التعديل الدستوري لسنة 2016 ليكرّس رؤية جديدة لمكانة المرأة في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال إدراج نصوص قانونية صريحة تهدف إلى ترقية دورها، خاصة في المجال السياسي. ويمكن اعتبار هذا التعديل نقطة تحوّل في المسار الدستوري للجزائر، حيث انتقل من مرحلة الاعتراف النظري بحقوق المرأة إلى مرحلة تبني التزامات دستورية واضحة تدعو إلى تفعيل مشاركتها وتعزيز تمثيلها في مختلف مؤسسات الدولة ومن بين أبرز المواد التي تضمنها هذا التعديل في ما يخص المرأة، نجد:

1-المادة 31 مكرر من التعديل الدستوري 2008 نصت على ما يلي: "تسعى الدولة إلى ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. وتعمل على بلوغ هذا الهدف من خلال آليات يحددها القانون"، تشكل هذه المادة سابقة في التاريخ الدستوري الجزائري، إذ أنها تؤكد التزام الدولة بشكل صريح بترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، من خلال آليات قانونية وتشريعية. ويُلاحظ أن هذه المادة تجاوزت الطابع الإنشائي العام الذي كان يطغى على النصوص السابقة، باتجاه إقرار التزام فعلي يتطلب التفعيل التشريعي والمؤسساتي.

2- المادة 36 من التعديل الدستوري 2016 تنص هذه المادة في صيغتها المعدلة على أن: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة، وتضمن المساواة بين الرجل والمرأة في سوق الشغل" تظهر أهمية هذه المادة من خلال دمجها بين البعدين السياسي والاقتصادي لمكانة المرأة. فإلى جانب التمثيل السياسي، تضمن المادة مبدأ **المساواة في سوق الشغل**، ما يعني توسيع نطاق الحماية الدستورية للمرأة ليشمل ميادين متعددة ويؤسس لقاعدة قانونية تتيح سن قوانين تمنع التمييز وتحقق الإنصاف.

3- المادة 29: ورغم أن هذه المادة ليست جديدة في التعديل، إلا أنها تظل ذات أهمية في دعم الحقوق النسائية، إذ تنص على: "جميع المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يُتذرّع بأي تمييز بسبب المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أيّ شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي"، هذه المادة تكرّس مبدأ **المساواة وعدم التمييز** بشكل

شامل، ما يجعلها قاعدة مرجعية يتم الاستناد إليها للطعن في أي ممارسة قانونية أو إدارية تتضمن تمييزاً ضد المرأة.

الفرع الثاني: مبادئ المساواة وعدم التمييز في الدستور الجديد

يُعد مبدأ المساواة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الدستوري في الجزائر، وقد أولى التعديل الدستوري لسنة 2016 عناية خاصة لهذا المبدأ، من خلال التأكيد عليه في أكثر من مادة، لا سيما في سياق تعزيز الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية للمرأة. فالدستور المعدّل لم يكتف بتكريس المساواة كمبدأ نظري، بل جعله قاعدة قانونية ملزمة للدولة ولجميع مؤسساتها، وسبيلاً نحو تحقيق العدالة الاجتماعية[26].

1- تكريس صريح لمبدأ المساواة: من أبرز ما جاء في التعديل **هو التنصيص الصريح** على أن جميع المواطنين والمواطنات يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات، دون تمييز على أساس الجنس. وقد ورد ذلك في **المادة 29**.

2-من المساواة الشكلية إلى المساواة الفعلية: لم يعد مفهوم المساواة في الدستور الجديد مقتصراً على المساواة الشكلية، بل تطور نحو **المساواة الفعلية**، التي تقتضي اتخاذ إجراءات عملية لتصحيح الاختلالات القائمة بين الجنسين. ويتجلى هذا التوجه من خلال[27]، **المادة 31 مكرر** و**المادة 36** (قانون السالف الذكر).

الفرع الثالث: موقع المرأة في النصوص الدستورية المعدلة

شكّل التعديل الدستوري لسنة 2016 تحولاً نوعياً في طريقة تناول الدستور الجزائري لقضية المرأة، حيث انتقل من الخطاب العام المرتكز على الحماية والرعاية، إلى خطاب قائم على التمكين والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية. فبعد سنوات من الحضور المحدود للمرأة في النصوص الدستورية، جاء هذا التعديل ليمنحها موقعاً أكثر وضوحاً وأهمية داخل الوثيقة الدستورية، من خلال إقرار صريح بدورها في بناء الدولة والتزام الدولة، بتمكينها من الوصول إلى مراكز القرار[28].

1-حضور صريح ومباشر: قبل تعديل 2016، كانت الإشارات إلى المرأة في النصوص الدستورية إما ضمنية أو مقتصرة على الإطار العام لحقوق الإنسان. أما بعد التعديل، فقد تم إدراج مواد تخص المرأة مباشرة وبشكل واضح، حيث يتم لأول مرة الاعتراف بدور

المرأة بوصفها شريكاً أساسياً في العمل السياسي، لا مجرد فاعل اجتماعي أو اقتصادي ثانوي.

2-من الاعتراف إلى الالتزام: الميزة المهمة في الموقع الجديد للمرأة في الدستور المعدل هو تحوّل الدولة من الاعتراف إلى الإلتزام، أي أن الدستور لم يكتف بالاعتراف بحقوق المرأة، بل ألزم السلطات العمومية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بترقية هذه الحقوق، وهو ما يتجلى في استخدام عبارات مثل "تسعى الدولة إلى..." و"تعمل الدولة على..."، ما يُفسَّر قانونياً كالتزام دستوري يترتب عنه واجب التشريع و التفعيل[29].

3-التكامل بين النصوص: لا تُفهم مكانة المرأة في الدستور الجديد فقط من خلال المواد التي تذكرها بشكل مباشر، بل أيضاً من خلال تكاملها مع مواد أخرى تتحدث عن: حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المساواة أمام القانون، منع التمييز، التمثيل الديمقراطي.

فهذا التكامل بين النصوص يعزز مكانة المرأة ويمنحها دعماً قانونياً واسعاً يمكن الاعتماد عليه أمام المحاكم، أو عند صياغة القوانين والسياسات العمومية.

المطلب الثاني: المادة 36 والمادة 31 مكرر: نحو تعزيز التمثيل النسائي

جاء التعديل الدستوري لسنة 2016 ليؤكد إلتزام الدولة الجزائرية بتكريس مبادئ المساواة وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، من خلال إدراج نصوص صريحة تؤطر هذا المسار. ومن أبرز هذه النصوص، **المادة 36** و**المادة 31 مكرر**، اللتان تكرسان مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات في تقلد المسؤوليات، وتدعو إلى ترقية التمثيل السياسي للمرأة.

الفرع الأول: شرح وتفسير المادتين

تشير المادتان 36 و31 مكرر من التعديل الدستوري لسنة 2016 إلى إلتزام واضح من الدولة الجزائرية بترقية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين. فالمادة 36 تنص على أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة، وتضمن المساواة بينها وبين الرجل في سوق الشغل ما يعكس توجهاً دستورياً نحو معالجة الفجوة التمثيلية والاقتصادية بين الجنسين.

أما المادة 31 مكرر من التعديل الدستوري 2008، فتؤكد على سعي الدولة إلى ترقية التمثيل السياسي للمرأة من خلال آليات يحددها القانون، وهو ما يُفهم منه أن المشرّع بات مُلزماً بوضع تشريعات تضمن مشاركة فعلية للنساء في المؤسسات المنتخبة، سواء عبر تخصيص نسب معينة أو تهيئة الظروف القانونية والإدارية لذلك.

وتُظهر هاتان المادتان انتقالاً من مجرد الاعتراف بحقوق المرأة إلى الإلتزام العملي بتحقيقها، مما يعزز من موقعها الدستوري كمواطنة كاملة الحقوق والواجبات، ويمنحها إطاراً قانونياً يمكن البناء عليه في السياسات العمومية والتشريعات التفصيلية.[30]

الفرع الثاني: أهداف المشرع من تضمين هذه المواد

جاء إدراج المادتين 36 و31 مكرر في التعديل الدستوري لسنة 2016 ليعكس إرادة المشرّع في تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، تتصل بتعزيز الديمقراطية، وتكريس مبدأ المساواة، وتصحيح التفاوتات القائمة بين الجنسين في الحياة السياسية. فمن جهة سعى المشرّع إلى معالجة واقع الإقصاء، أو التمثيل الضعيف للمرأة في المجالس المنتخبة ومن خلال وضع إطار دستوري يُمكّنه لاحقًا من اعتماد آليات تشريعية تُترجم هذا الإلتزام إلى تدابير ملموسة، مثل نظام الكوتا.

ومن جهة أخرى، فإن تضمين هذه المواد يعكس حرص الجزائر على احترام التزاماتها الدولية، خاصة المرتبطة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وبالتالي تعزيز صورة الدولة على المستوى الخارجي.

كما يهدف المشرّع إلى إدماج المرأة بشكل أكبر في عملية صنع القرار، بما يضمن مشاركة أوسع في بناء السياسات العمومية، ويُسهم في إحداث توازن مجتمعي داخل مؤسسات الدولة.

وبذلك، فإن هذه النصوص لم تأتِ في سياق رمزي فقط، بل تحمل أبعاداً عملية تهدف إلى إحداث تحول تدريجي نحو مشاركة نسائية فعالة ومؤثرة في المجال السياسي[31].

المطلب الثالث: أثر التعديل الدستوري على الواقع السياسي للمرأة

رغم أهمية النصوص القانونية والدستورية، فإن فعاليتها تقاس بمدى انعكاسها العملي على الواقع. وعليه يُعد التعديل الدستوري لسنة 2016 اختباراً حقيقياً لمدى قدرة الدولة الجزائرية على تفعيل مشاركتها السياسية للمرأة في الممارسة، لا في النصوص فقط.

الفرع الأول: نسب التمثيل النسائي قبل وبعد 2016

قبل سنة 2016، كان حضور المرأة في المؤسسات السياسية الجزائرية محدودًا بشكل واضح، حيث كانت نسب تمثيلها في المجالس المنتخبة منخفضة جداً، ولم تتجاوز في العادة 8% إلى 10%، مما يعكس تحديات متعددة من بينها قلة الدعم القانوني والاجتماعي والاقتصادي.[32]ومع اعتماد التعديل الدستوري لسنة 2016، الذي أدخل مواد واضحة لتعزيز مشاركة المرأة، وفتح المجال أمام آليات مثل الكوتا الانتخابية، شهدت هذه النسب تحسناً ملحوظاً في السنوات التي تلت التعديل. ففي الانتخابات البرلمانية التي تلت التعديل، ارتفعت نسبة النساء في البرلمان لتصل إلى ما يقارب 31%، وهو رقم يُعتبر تطورًا نوعيًا مقارنة بالماضي، حيث ساهمت الإجراءات التشريعية الجديدة في زيادة فرص النساء في الترشح والنجاح في الانتخابات، وعلى الرغم من هذا التقدم، إلا أن التمثيل النسائي ما زال يواجه تحديات مرتبطة بالممارسات الاجتماعية والسياسية التي تعيق تحقيق تمثيل متوازن ومستدام للمرأة في مختلف مستويات صنع القرار.

الفرع الثاني: مقارنة بين المادة 31 مكرر من التعديل الدستوري 2008 والمادة 36 التعديل الدستوري 2016 وقيود أحكام قانون الانتخابات 2021 بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر:

المادة 31 مكرر من التعديل الدستوري 19\08 لسنة2008[33] أعطت التزاما دستوريا عاما بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة مع تفويض تنفيذ التفاصيل إلى قانون عضوي، هذا ما دفع إلى سن القانون العضوي رقم 12\01 الذي أدخل آليات المحاصصة (الكوتا)، حيث شهدت نتائج الانتخابات في 2012 ارتفاع ملموس في نسبة النساء في البرلمان من 8%إلى31 %المادة 36 من التعديل الدستوري رقم 16\01 لسنة 2016[34]، حيث ركز التعديل على مبدأ المناصفة خصوصا في سوق الشغل وترقية المرأة

إلى مناصب المسؤولية، لكنه لم يلغي المرجع الدستوري السابق المتعلق بتوسيع تمثيل المرأة. القانون العضوي رقم 01\21 المتعلق بالانتخابات[35] جاء بعد مسار تشريعي وتنفيذي، حيث شهد تعديلا في آليات تطبيق مبدأ تمثيل المرأة مقارنة ب 2012، فمرن بعض اشتراطات الترتيب الإلزامي الذي كان يضمن حصول النساء على مقاعد معينة واكتفى بشروط تتعلق بالمناصفة في الترشيحات، أي اشتراط التوازن والمناصفة في تشكيل القوائم.

الفرع الثالث: حضور المرأة في المجالس المنتخبة والهيئات التنفيذية

شهدت الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 2016 تحسنًا ملموسًا في حضور المرأة داخل المجالس المنتخبة، حيث ارتفعت نسبة تمثيلها بشكل كبير مقارنة بالفترات السابقة لا سيما في البرلمان والمجالس المحلية، فقد وفرت آليات الكوتا التي نص عليها القانون فرصة أوسع للنساء لدخول المجال السياسي والمشاركة الفعلية في صناعة القرار[36].

وعلى المستوى التنفيذي، رغم أن تمثيل المرأة في المناصب الوزارية ومواقع القرار التنفيذية لا يزال أقل من المتوقع.

إلا أن هناك تزايدًا تدريجيًا في عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية، مثل وزيرات، وولاة، ورؤساء بلديات، ويُعد هذا التزايد مؤشراً إيجابياً يعكس تغيرًا تدريجيًا في النظرة الاجتماعية والسياسية لدور المرأة، كما يعزز من إمكانية إدماج قضايا المرأة في السياسات العمومية واتخاذ القرارات التي تؤثر في المجتمع بشكل عام. ومع ذلك، تبقى الحاجة ملحة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز تمثيل النساء في المواقع التنفيذية العليا لتحقيق توازن حقيقي في صنع القرار.

المطلب الرابع: تحديات واستشراف مستقبل المشاركة السياسية النسوية في الجزائر

على الرغم من التقدم الملحوظ في الإطار الدستوري والتشريعي، إلا أن المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية لا تزال تواجه جملة من التحديات البنيوية والمجتمعية.

الفرع الأول: التحديات المتبقية رغم التعديل الدستوري

رغم المكاسب الدستورية المهمة التي حققتها المرأة الجزائرية عبر تعديل دستور 2016، لا تزال عدة تحديات بنيوية ومجتمعية تحول دون تمكينها الكامل من المشاركة السياسية الفعالة. من أبرز هذه التحديات ضعف البنية التحتية السياسية المساندة للمرأة إذ تواجه الكثير من النساء، صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لخوض الانتخابات بالإضافة إلى قلة الدعم اللوجستي والمؤسسي.

كما تبقى بعض الأعراف والتقاليد الاجتماعية المحافظة حاجزًا نفسيًا وماديًا أمام بعض النساء، خاصة في المناطق الريفية، حيث يُنظر إلى دور المرأة تقليديًا بعيدًا عن الحياة السياسية، لا تزال ظاهرة التمييز داخل المؤسسات السياسية قائمة، حيث تواجه النساء تحديات في الحصول على المناصب القيادية أو التأثير الحقيقي في صنع القرار، مما يحد من فعالية مشاركتهن وعلاوة على ذلك، تظهر مقاومة من بعض الفاعلين السياسيين الذين قد يرون في زيادة تمثيل المرأة تهديدًا لمواقعهم التقليدية، مما يخلق بيئة سياسية غير محفزة. هذه التحديات تؤكد أن الإصلاحات الدستورية، رغم أهميتها تحتاج إلى دعم تشريعي وتنفيذي وثقافي مستمر لتتحول إلى واقع عملي يحقق مشاركة نسائية حقيقية ومستدامة.

الفرع الثاني: الحاجة لتغيير العقليات والنمط الاجتماعي

تشكل العقليات التقليدية والنمط الاجتماعي السائد في المجتمع الجزائري أحد أبرز العوائق التي تعترض طريق المشاركة السياسية الفعالة للمرأة. فما زالت العديد من القيم والمعتقدات الثقافية ترى في دور المرأة محصورًا في المجال الأسري والمنزلي، مما يحد من قبولها كفاعل سياسي ومستقل في الحياة العامة. هذا التصور التقليدي يؤدي إلى تحجيم طموحات النساء وتقليل فرصهن في الولوج إلى مراكز القرار السياسي.

ولذلك، فإن تغيير هذه العقليات يتطلب جهودًا مستمرة على مستويات متعددة، من خلال تعزيز التعليم الذي يغرس قيم المساواة والتمكين، وإطلاق حملات توعوية تستهدف مختلف فئات المجتمع لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن دور المرأة. بالإضافة إلى ذلك يلعب الإعلام دورًا جوهريًا في إعادة تشكيل الصور النمطية، عبر إبراز قصص نجاح

نسائية ونماذج إيجابية تعكس قدرات النساء وإسهاماتهن في الحياة السياسية والاجتماعية.[37] كما ينبغي تشجيع الحوار المجتمعي والمبادرات المحلية التي تتيح للنساء المشاركة والتفاعل، مما يعزز من قبول المجتمع لدور المرأة السياسي.

الخاتمة

إنّ تحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2016 يُبرز تداخلاً واضحاً بين الإرادة السياسية للإصلاح من جهة، وبين تحديات التطبيق والممارسة من جهة أخرى. فقد جاء هذا التعديل ليكرّس، على مستوى النصوص مبدأ المساواة بين الجنسين ويعزز من مكانة المرأة في الفضاء العمومي، لا سيما من خلال المادة 31 مكرر التي تهدف إلى ترقية التمثيل السياسي النسوي، والمادة 36 التي تضمن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في تقلّد المسؤوليات، ورغم هذه المكاسب القانونية إلا أن الفجوة لا تزال قائمة بين النصوص والممارسة، وهو ما تؤكده المعوقات المتعددة التي تواجه النساء في ولوج الحياة السياسية، سواء كانت قانونية، ثقافية، اجتماعية، أو اقتصادية. كما أن فعالية آليات مثل الكوتا النسائية تظل محدودة ما لم تُرفق بسياسات واضحة للتمكين والتكوين والدعم المؤسسات، وقد أظهرت الدراسة أن نسب التمثيل النسائي تحسنت بعد 2016، إلا أن هذا التحسن لا يرقى إلى مستوى الطموحات ولا يعكس الإمكانات الحقيقية للمرأة الجزائرية. كما أن النجاحات النسوية المسجلة تظل فردية ومعزولة، في غياب استراتيجية وطنية شاملة تضمن استدامة مشاركة المرأة في مراكز القرار.

وعليه، فإن تعزيز المشاركة السياسية النسوية في الجزائر يقتضي تفعيل النصوص الدستورية على أرض الواقع، وتوسيع دائرة الإصلاح لتشمل المجالات التربوية والثقافية والإعلامية، إلى جانب التزام الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بمسؤولياتهم في دعم هذا المسار.

توصيات عامة:

1. مراجعة وتفعيل التشريعات الانتخابية بما يضمن تمثيلاً فعلياً وعادلاً للمرأة.
2. تعزيز التكوين السياسي للنساء داخل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

3. العمل على تغيير الذهنيات من خلال حملات توعية وتحسيس موجهة للمجتمع.
4. إنشاء آليات مؤسساتية مستدامة لمرافقة وتأطير النساء الراغبات في العمل السياسي.
5. تفعيل دور الهيئات الدستورية في مراقبة تطبيق مبدأ المساواة ومنع التمييز السياسي القائم على النوع.

الهوامش

1- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مصر، مكتبة مدبولي2004، ص22.

2- ولاء قديمات، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية، مركز الأبحاث، 2018، 10:45، على الساعة 11/06/2025/ يوم https://www.prc.ps

3- المرسوم الرئاسي رقم 96/51، المؤرخ في 22 جانفي 1996، المتضمن انضمام الجزائر مع التحفظ إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، الجريدة الرسمية رقم06، الصادرة في 24جانفي 1996.

4- قانون رقم 19/08، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج ر عدد63، الصادرة في 16 نوفمبر 2008، يتضمن التعديل الدستوري.

https://shortest.link/Jdr. مقال بعنوان النسوة في البرلمان الجزائري، سقوط حر، العين الإخبارية، 16/06/2025

5-المادة: 35من القانون رقم 16/ 01، المؤرخ في 6مارس سنة 2016يتضمن التعديل الدستوري، ج ر العدد رقم 14، الصادرة بتاريخ 07/03/2016.

6- بن قفة سعادة، المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنين الأسري (1962-2005) أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011، ص23.

7- رابح كمال العروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، دار قرطبة الجزائر ط01، لسنة 2007، ص 06.

8- بقدوري حورية، الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر الطالبة الجامعية نموذجا، أطروحة الدكتوراه في العلوم تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران 2محمد بن أحمد، كلية العلوم الاجتماعية ،2018/2019، ص58.

9- دوي إبتسام، دور الأحزاب السياسية في هندسة التحول الديمقراطي في الجزائر بين واقع الخصوصية وطموح تحقيق التكيف، مجلة المفكر، العدد التاسع، 2013، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 468.

10 -عبد الحليم مناع العدوان، التعددية الحزبية والسياسية في الأردن الأحزاب الإسلامية نموذجا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 31 سنة، 2012، ص42.

11 -سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، 2007ص 20.

12 -مسراتي سليمة، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الأطر واستراتيجيات التمكين السياسي، مجلة صوت القانون، المجلد 05، العدد 02اكتوبر 2018، ص 168.

13 -صابر أحمد عبد الباقي، المشاركة السياسية للمرأة: دراسة في المعوقات والتحديات، مجلة البحوث السياسية، العدد 28، 2015 ص33.

14-رحايل بودودة أميرة، معوقات ترسيخ المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية: الواقع والرهان، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي آفلو – الجزائر، العدد 16، 2016، ص25.

15 -صابر أحمد عبد الباقي، المرجع السابق، ص34.

16 -عواطف مؤمن، وآخرون، المرجع السابق، ص22.

17-رحايل بودودة أميرة، المرجع السابق، ص25.

18 - صابر أحمد عبد الباقي، المرجع السابق، ص37.

19- صابر أحمد عبد الباقي، المرجع السابق، ص38.

20- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2020).

21- زروقي خديجة، التمكين السياسي للمرأة في الجزائر بين النص القانوني والتطبيق الميداني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة قالمة، العدد 10، 2020 ص12.
22- بن شناف منال، نظام المناصفة في الجزائر بين التأييد والمعارضة، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 4، العدد 15، 15مارس 2019.
23-المرسوم الرئاسي رقم 20-442.
24 -بن جدو ليلى، الكوتا النسائية كآلية لتحقيق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية "مجلة دراسات في السياسة والقانون"، جامعة تبسة، العدد 9، 2018.
25 -خليل فاطمة الزهراء، التمييز الإيجابي في النظام القانوني الجزائري وأثره في التمكين السياسي للمرأة، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد 15، 2020.
26-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (دستور 2020 – مرجعية مقارنة)، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020.
27-القانون العضوي رقم 12-03، المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، 2012.
28-برحايل بودودة أميرة، المرجع السابق، ص14.
29 -بن جدو ليلى، التمييز الإيجابي ودوره في دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة سطيف 2، العدد 15، 2019.
30 – ميساوي حنان، "تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة من نظام الحصص إلى مبدأ المناصفة"، مجلة القانون والعلوم السياسية، 2022، 6 تحلل أثر المادة 31 مكرر وانتقال الكوتا إلى المناصفة، وتشير إلى انخفاض التمثيل بعد 2020.
31 -بن سالم يونس ودالي سعيد، "واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 12، 2023. ص 13.

32–المادة 31 مكررو انتقال الكوتا إلى المناصفة، وتشير إلى انخفاض التمثيل بعد 2020.

33–القانون رقم 19\08، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية العدد 63، الصادرة في 16 نوفمبر 2008، المتضمن التعديل الدستوري والقانون العضوي رقم 12\01، المتعلق بنظام الانتخابات، المؤرخ في 12جانفي 2012، الجريدة الرسمية العدد 04، الصادرة في 15 جانفي 2012

34–التعديل الدستوري لسنة 2016 التهميش هو القانون رقم 16\01 المؤرخ في 6 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 14، الصادرة في 7 مارس 2016

35– القانون العضوي رقم 21\01، المؤرخ في 10 مارس 2021، المتضمن نظام الانتخابات، الجريدة الرسمية العدد 17، الصادرة في 2021.

36–المادة 31 مكرر وانتقال الكوتا إلى المناصفة، وتشير إلى انخفاض التمثيل بعد 2020.

37– بوحنية قوي، النظام السياسي وتمكين المرأة في الجزائر: قراءة في تفاعل الأحزاب مع آليات الكوتا، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 12، 2020 ص40.